**ضرب المثل بالروح**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / منة الله مجدى بهجت*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

[*Menna.Magdy@mediu.ws*](mailto:Menna.Magdy@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : ضرب المثل بالروح**

**الكلمات الافتتاحيه : القول، المثل، الروح**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة ضرب المثل بالروح**

* ***. موضوع المقالة***

وهكذا القول في المثل الثاني، وهو الروح التي فينا: فإنها قد وصفت بصفات ثبوتية وسلبية، وقد أخبرت النصوص أنها تعرج، وتصعد من سماء إلى سماء، وأنها تقبض من البدن، وتُسلُّ منه، كما تسل الشعرة من العجين، والناس مضطربون فيها:

فمنهم طوائف من أهل الكلام يجعلونها جزءًا من البدن، أو صفة من صفاته، كقول بعضهم: إنّها النّفس، أو الريح، التي تتردد في البدن، وقول بعضهم: إنها الحياة، أو المزاج، أو نفس البدن.

ومنهم طوائف من أهل الفلسفة: يصفونها بما يصفون به واجب الوجود عندهم، وهي أمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود، فيقولون: لا هي داخل البدن ولا خارجه، ولا مباينة له، ولا مداخلة له، ولا متحركة، ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عرض. وقد يقولون: إنها لا تدرك الأمور المعينة، والحقائق الموجودة في الخارج، وإنّما تدرك الأمور الكلية المطلقة.

وقد يقولون: إنها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة، ربما قالوا: ليس داخلة في أجسام العالم، ولا خارجة عنها مع تفسيرهم للجسم بما لا يقبل الإشارة الحسية؛ فيصفونها بأنها لا يمكن الإشارة إليها، ونحو ذلك من الصفات السلبية، التي تلحقها بالمعدوم والممتنع.

هنا المثل الثاني المضروب في الرد على نفاة الصفات، فيمثل بالروح التي فينا، والتي جعلها الله قوامًا لأبداننا، فالإنسان مكون من روح وبدن، ولا قيمة للبدن بلا روح، أما الروح فهي كالكائن موجود قائم بنفسه، فلا تفتقر في وجودها إلى البدن، بدليل أنها تنفصل من البدن، ويكون لها شأن بعد فراقها، وهذه الروح جاء وصفها بصفات ثبوتية وسلبية.

فقد أخبرت النّصوص أنها تعرج وتصعد، ومن سماء إلى سماء، وأنها تقبض من البدن، وتسل منه كما تسل الشعرة من العجين، فهذه الروح التي فينا رغم قربها واتصالها بنا؛ فالناس مختلفون فيها، مضطربون في شأنها اضطرابًا عظيمًا يصل إلى التناقض.

ويلخص الشيخ ابن القيم مواقفهم في كتابه (الروح) المسألة التاسعة عشر في ثلاثة اتجاهات:

الأول: طوائف من أهل الكلام جعلوا الروح من جنس الأجسام المشاهدة، وعبروا عن ذلك بعبارات مختلفة منها:

1. البدن.
2. جزء من البدن.
3. صفة من صفات البدن أي: عرض.
4. النّفَس أي: ما يحصل بعملية التنفس من تردد الهواء في البدن.
5. المزاج؛ أي: مجموعة طبائع في ذات الإنسان، وكل هذه العبارات التي ذكرها أهل الكلام في الروح باطلة، لا تعبر عن حقيقتها، وهي مخالفة لما جاء في النصوص صفاتها، فالروح ليست هي البدن، وليست جزءًا منه كالكبد والطحال، وليست صفة من صفاته كالطول والبياض، وليست هي النفس الداخل إلى البدن، والخارج منه، وليست هي المزاج، بل هي شيء آخر جاء وصفه في النصوص الشرعية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الثاني: قول طوائف من الفلاسفة، وهو قول مناقض لقول أهل الكلام؛ فقد وصفوا الروح بضد ما توصف به الأجسام المشاهدة، فوصفوها بما يصفون به واجب الوجود من الصفات السلبية، بل بسلب النقيضين مما لا يتصف به إلا المعدوم والممتنع؛ فيقولون في الروح: إنّها لا داخل البدن، ولا خارجه، ولا مباينة له، ولا مداخلة له، ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عرض.

وقد يقولون: إنها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له، ولا مداخلة، ونحو ذلك من العِبارات التي نجد أن بعضها مقارب لبعضه في المعنى، وأكثرها دالة على سلب النقيضين؛ مِمّا لا يوصف به إلا المعدوم الممتنع.

وقد يقولون: إنّ الروح لا تدرك الأمور المعينة، والحقائق الموجودة في الخارج، أي: أنها لا تدرك شيئًا من الموجودات المشاهدة، وإنما تدرك الأمور الكلية المُطلقة، أي: المعاني الكلية التي لا توجد إلا في الذهن، كالمعنى المفهوم من كلمة إنسان، أو حيوان، أو وجود، ونحو ذلك من المعاني الكلية المشتركة.

ويلاحظ: أن هذا القول هو في المعنى نفس قولهم: في أن الله تعالى يعلم الكليات دون الجزئيات، وهذا المعنى باطل؛ فإن الرُّوح حقيقة قائمة بنفسها ولها إدراك، وبهذا يتبين أن حقيقة مذهب الفلاسفة، إنكار الروح، وإن زعموا أنهم يقرون بها؛ لأنهم وصفوها بما يمتنع وجوده.

الثالث من الأقوال في الروح: القول الحق، وهو: أنّ الرّوح حقيقة موجودة قائمة بنفسها، موصوفة بصفات مثل: أنها تذهب وتجيء، وتصعد وتهبط، وتقبض وترسل، وتنعم وتعذب، وهي عالمة وقادرة وسميعة وبصيرة، وغير ذلك مما جاء من صفاتها في النصوص.

وهي مع ذلك مغايرة في حقيقتها للأجسام المشهودة، وإذا قيل لهم: إثبات مثل هذا ممتنع في ضرورة العقل، قالوا: بل هذا ممكن، بدليل أن الكليات موجودة وهي غير مشار إليها، وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في الأعيان؛ فيعتمدون فيما يقولونه في المبدأ والمعاد على مثل هذا الخيال الذي لا يخفى فساده على غالب الجهال.

الثاني: أن للكلام في الروح فائدتين:

إحداهما: معرفة الحق من الباطل في هذه المسألة، والرد على الأقوال الفاسدة فيها.

الثانية: معرفة ما جاء في النصوص عن الروح من صفات؛ فنعلم أن الروح محدثة، وليست قديمة؛ لقول الله تعالى: {ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ} [الرعد: 16] فكل ما سوى الله مخلوق، وإذا قيل: هذه الروح تموت؛ فيقال: إن أُريد بالموت مُفارقة البَدن فنَعم بهذا الاعتبار، وإن أريد بالموت عدمها من هذا الوجود، وذهاب حياتها بعد فراقها البدن؛ فالروح لا تموت بهذا المعنى.

ونجد في النصوص أنّ الرُّوح تُقبض وتُرسل؛ كما قال الله تبارك وتعالى: {ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ} [الزمر: 42] كما نجد في النصوص: أن الروح تهبط وتصعد، وتنعم وتعذب، وغير ذلك من الصفات الواردة في النصوص الشرعية للروح، والمقصود: أنّ الرّوح إذا كانت موجودة حية، عالمة قادرة سميعة بصيرة، تصعد وتنزل، وتذهب وتجيء، ونحو ذلك من الصفات والعقول قاصرة عن تكييفيها وتحديدها؛ لأنهم لم يشاهدوا لها نظيرًا، والشيء إنما تدرك حقيقته إما بمشاهدته أو بمشاهدة نظيره.

فإذا كانت الروح متصفة بهذه الصفات، مع عدم مماثلتها لما يشاهد من المخلوقات؛ فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته، وأهل العُقول هم أعجز عن أن يحدوه، أو يكيفوه منهم، عن أن يحدوا الروح أو يكيفوها، فإذا كان من نفى صفات الروح جاحدًا معطلًا لها.

ومن مثلها بما يشاهده من مخلوقات جاهلًا ممثلًا لها بغير شكلها، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات؛ فالخالق  أولى أن يكون من نفى صفاته جاحدًا معطلًا، ومن قاسه بخلقه جاهلًا به مماثلًا، وهو -سبحانه- ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات.

والمقصود الذي به إيضاح وجه الاستشهاد بالمثل الثاني، الذي هو الروح، وبيان ذلك أنّ الروح الموصوفة بأنها موجودة، وحية، وعالمة، وقادرة، وسميعة، وبصيرة، وتصعد، وتنزل، وتذهب، وتجيء، ونحو ذلك من الصفات إذا كانت العقول قاصرة وعاجزة عن تكييفها وتحديدها، والسبب في ذلك عدم مشاهدتهم لها نظيرًا، والشيء إنما تُدرك حقيقته إما بمشاهدته، أو بمشاهدة نظيره.

وإذا كانت تِلكَ الرُّوح المَوُصوفة بتلك الصفات مُباينة لما هو مشاهد من الأجسام المخلوقة، وليست مماثلة لها، والعقول عَاجزة عن تكييفها،، وإدراك حقيقتها؛ فالخالق  أولى بمباينته لمخلوقاته مع اتصافه بما يستحقه من أسمائه وصفاته من مباينة الروح، مما سواها من مخلوقات.

وأهل العقول أعجز عن أن يحدوه أو يكيفوه منهم أن يحدوا الروح أو يكيفوها، وهذا من باب القياس الأولى، وهذا المثل يمكن أن يُرد به على أهل التكييف، وأهل التعطيل؛ فيرد به على أهل التكييف القائلين بتماثل صفات الخالق والمخلوق؛ لتوافقهما في الاسم، ويرد به على أهل التعطيل؛ النافين لصفات الله -تبارك وتعالى- بحجة أن إثبات صفات الله -تعالى- الموافقة في الاسم لصفات خلقه؛ يلزم منه التمثيل.

فيُرَدّ على الجميع: بأنّ هذه الروح الموصوفة بما توصف به الأجسام، المُشاهدة من الوجود والقبض، والإرسال والصعود، والنعيم والعذاب، وغير ذلك هذه الروح موصوفة بهذه الصفات حقيقة، وهي مباينة لما سواها من المخلوقات، ولا يلزم من وصفها بما توصف به الأجسام المشاهدة، أن تكون مماثلة لها.

وإذا كانت هذه المباينة حاصلة بين المخلوق الموصوف، والمخلوق؛ فالخالق أعظم مباينة لخلقه بما يستحقه من الصفات، من مباينته المخلوق للمخلوق.

وإذا كانت العقول عاجزة عن إدراك حقيقة هذه الروح وتكييفها، فهي عاجزة على درك حقيقة الباري -تبارك وتعالى- وتكييفه، وإذا كان من نفى صفات الروح جاحدًا معطلًا لها، وهذا يَصْدُق على الفَلاسِفة، ومن مثلها بما يُشاهده من المخلوقات جاهلًا ممثلًا لها بغير شكلها، وهذا يصدق على أهل الكلام، وهي مع ذلك ثابتة بحقيقة الإثبات، مستحقة لما لها من الصفات؛ فلا يغير غلط الغالطين فيها من الحقيقة شيئًا.

فالخالق  أولى أن يكون من نفى صفاتَه جاحدًا معطلًا، ومن قاسه بخلقه جاهلًا به ممثلًا، وهو سبحانه ثابت بحقيقة الإثبات، مستحق لما له من الأسماء والصفات؛ فلا يغير مذهب أهل التعطيل، ولا مذهب أهل التمثيل؛ مما يجب لله -تبارك وتعالى- من الإثبات والتنزيه شيئًا.

**المراجع والمصادر:**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**